

التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

Economic diversification and its importance for oil-producing countries, The case of Algeria

د. أوريسي هيبة الله*، د. عايب فاطمة الزهرة

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، hibatallah.ourici@univ-tebessa.dz

2 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، ayeb.fatamzahra@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/01/31

Abstract :

"This study aims to shed light on the importance of economic diversification for single-income oil-producing countries, with particular reference to the Algerian economy, and the impact of oil price fluctuations on the economies of these countries, and to find ways to overcome this through a study of the incentives for adopting an economic diversification strategy and ways to activate it. The study concluded that the main goal of the economic diversification strategy adopted by oil-producing countries is to achieve economic and financial stability, diversify income sources, and achieve financial balance and control over long-term financial distress, as well as to strengthen non-oil resources and the ability to face external shocks, especially fluctuations in oil prices in global markets. In this context, Algeria relied on the "Algeria 2030 Strategy" to enhance the contribution of productive sectors other than the hydrocarbon sector, starting from 2025 to 2030 at an annual rate of 6.5%, in addition to reducing the budget deficit and achieving financial and economic sustainability.

Keywords: Economic diversification, oil-producing countries, oil price fluctuations, Algerian economy".

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لإلقاء الضوء على أهمية التنوع الاقتصادي بالنسبة للدول الربعية أحادية الدخل مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، وخاصة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات هذه الدول، وإيجاد سبل النهوض به من خلال دراسة الإمكانيات المحفزة لتبني استراتيجية التنوع الاقتصادي وسبل تفعيله. وخلصت الدراسة إلى أن الهدف الأساسي من استراتيجية التنوع الاقتصادي التي تبنتها الدول النفطية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتنوع مصادر الدخل، وتحقيق التوازن المالي والسيطرة على العجز المالي على المدى الطويل وتحقيق الاستدامة المالية. إضافة إلى تعزيز الموارد غير النفطية، والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي هذا الصدد اعتمدت الجزائر "استراتيجية الجزائر لعام 2030" على تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية غير قطاع المحروقات ابتداء من عام 2025 حتى عام 2030 بنحو 6.5% سنويا، إضافة إلى تقليص عجز الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية التنوع، الدول النفطية، تقلبات أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري.

مقدمة:

إن إحداث سلسلة متعاقبة من التحولات الهيكلية والبنوية في القاعدة الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي سعيا للخروج من مصادر الدخل الوحيد هو أحد البدائل الاستراتيجية التي بإمكانها تحقيق تنوع اقتصادي وذلك من خلال التقليل من الاعتماد المفرط على قطاع رئيسي واحد وتخفيف الضغط على الموارد الناضبة، مما يؤدي إلى تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وإتاحة الفرصة لتكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات هذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفؤ ، يوفر الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية.

ففي الدول النفطية تظهر ملامح الأزمة الاقتصادية بوضوح وبشكل سريع ومباشر عقب أي انخفاض في أسعار النفط في السوق العالمية، ويتجلى ذلك في عدة مؤشرات مثل العجز في ميزان المدفوعات، تدني معدلات النمو، المديونية الخارجية. فبتراجع الإيرادات المالية المتأتية عن الربيع، تجد حكومات الدول الربعية نفسها مجبرة على تبني سياسات تقشف اقتصادي تحت مسمى الإصلاح الاقتصادي مثل خصخصة القطاع العام، فرض رسوم إضافية على بعض السلع والخدمات، رفع الدعم عن بعض المواد الاستهلاكية كالبنزين، زيادة الرسوم والضرائب المستحقة للدولة والتخفيف من أعباء التوظيف. وهي الإجراءات الانكماشية التي سارعت حكومات الربيع إلى مباشرتها في أعقاب التدهور السريع والمفاجئ لأسعار النفط منذ أواخر 2014. ومن شأن ذلك أن يؤدي على المدى المتوسط والمدى البعيد إلى مخاطر تلاشي الرضا الاقتصادي للمواطنين وهو أخطر تحدي أمام العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه الاقتصاديات الربعية بما يمكن أن يقوض فعالية السياسات الربعية ويضع الشرعية السياسية الربعية لهذه الأنظمة على المحك. (راج زغوني، 2022، ص 153)

وعليه تهدف هذه المداخلة لإلقاء الضوء على أهمية التنوع الاقتصادي بالنسبة للدول الربعية أحادية الدخل مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، وخاصة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على

اقتصاديات هذه الدول، وإيجاد سبل النهوض به من خلال دراسة الإمكانيات المحفزة لتبني استراتيجية التنوع الاقتصادي وسبل تفعيله.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي محددات وفرص التنوع الاقتصادي في الدول النفطية؟ وماهي إمكانيات تفعيله في الجزائر؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال التطرق للإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه بالإضافة إلى مختلف خصائص الدول النفطية أما الجانب التطبيقي تم من خلال قراءة تحليلية للبيانات ونتائج الدراسات المتوفرة حول واقع البلدان النفطية مع التركيز على حالة الجزائر.

وعليه تم تقسم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

المحور الثاني: الاقتصاديات النفطية وخصائصها

المحور الثالث: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات تفعيله

أولا. الإطار النظري للتنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

1. تعريف التنوع الاقتصادي:

للتنوع تعريفات متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة ففي حين يربط البعض التنوع بالإنتاج ومصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنوع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن، ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنوع حسب اتجاه كل منهما، فهناك التنوع الأفقي الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، والتنوع الرأسي الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستورد. (مدوح الخطيب، 2014، ص5).

من ناحية ثانية ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات. (عاطف لافي مرزوك، 2013، ص8)

وبمعنى آخر التنوع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غني بترولي وصادرات غني بترولية ومصادر إيرادات في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. (عباس مكي حمزة، 2014، ص57)

كما يعرف التنوع على أنه: "إمساك أو اختيار تشكيلة من الموجودات تهدف إلى تقليل درجة المخاطرة إلى أدنى مستوى لها دون التضحية بعنصر المرد ودية". (غالية ماليك، 2013، ص5) ويعرف على أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، بمعنى آخر التنوع الاقتصادي يمكن

أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية. (محمد أمين لزعر، 2014، ص 7)

وفي شقه المالي، يقصد بالتنوع كأحد السياسات الإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية. (محمد أمين لزعر، 2014، ص 7)

وفي معناه البسيط، يشار إلى التنوع ب عدم وضع البيض في سلة واحدة "فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر وبالتالي، فإن وجود تنوع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركرة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينبج عنه ارتفاع في الدخل سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة، جزء واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد. (محمد أمين لزعر، 2014، ص 87)

في الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنوع الاقتصادي هو تنوع فقط القطاع الصادرات، أي تنوع من تعريف أو مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء أساسي من تنوع هيكل الإنتاج ومن هذا المنطلق، فإن التنوع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات. (محمد أمين لزعر، 2014، ص 9)

سبب آخر مهم يدفع إلى التنوع هو احتدام المنافسة، خاصة مع بروز منافسين جدد، وكذلك التخلف عن ركب التطورات التكنولوجية، فمن الصعب على بلد أن يحتجي من منافسين جدد أو من التكنولوجيات الجديدة إذا ما بقي على هامش التقدم التكنولوجي أو في غياب أي تنوع اقتصادي. بصفة عامة، يقصد بالتنوع الرغبة في تحقيق عدد أكبر المصادر الدخل والتي من شأنها أن قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد.

التنوع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمتع القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيراً على قطاع النفط على غرار الجزائر، فالتنوع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني مصطلح التنوع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دوراً ريادياً. وبشكل عام فالتنوع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً. أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. (صاري إسماعيل، 2019، ص 897)

2. أهمية التنوع الاقتصادي:

يستخدم التنوع الاقتصادي كاستراتيجية لتحول الاقتصاد من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل إلى اقتصاد متعدد المصادر، بحيث توزع على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض مواجهة التقلبات الاقتصادية والصدمات، وتأتي أهمية التنوع الاقتصادي من المزايا التي تنشأ من الاقتصاد الأكثر تنوعاً، ومن هذه المزايا تقليل تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية، وكذلك زيادة في المكاسب التجارية وخلق فرص عمل قادرة على استيعاب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تفعيل دور القطاع الخاص، وهذه الأهمية للتنوع تبرز عند تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الخاص معاً، وأيضاً تتحقق الأهمية إلى التنوع الاقتصادي من تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بين القطاعات الاقتصادية، إذ تعد العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد من نتائج تحقيق التنوع الاقتصادي وبين بقية القطاعات الأخرى في داخل الاقتصاد الوطني، وتنطوي فكرة تحقيق

التكامل الاقتصادي على اعتماد كل قطاع في تحقيق النمو على مخرجات القطاعات الأخرى (عبد الكريم عيساوي، ص 359)

يهدف التنوع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة وبما يسهم في تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتتجلى أهمية التنوع الاقتصادي من خلال ما يلي: (علي صولي، 2023، ص 63)

- تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
 - توفير الحماية للاقتصاد من الظروف الطارئة،
 - زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي،
 - زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص.
- ويمكن تلخيص أهمية التنوع الاقتصادي بالنقاط التالية:
- يؤدي التنوع الاقتصادي إلى الوقاية من أعراض ما يعرف بـ (المرض الهولندي الاقتصادي)، وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجات القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما قطاعي الصناعة.
 - يسهم التنوع في تقليل المخاطر الاستثمارية، إذ أن عملية توزيع الاستثمارات على عدد كبير من الأنشطة في بلد معين من شأنه أن يقلل من مخاطر تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها وبالتالي خلق بيئة استثمارية آمنة نسبياً.
 - يؤدي التنوع في الاقتصاد إلى زيادة القيمة المضافة، إذ يعمل على تعزيز الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات قطاع معين ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها وبالتالي تحقيق النمو المستدام.

- تمكين القطاع الخاص من المشاركة في العملية الإنتاجية وتفعيل دور الاستثمار الخاص ومنحه الفرصة كي يلعب دور مهم وفعال في عملية التنمية الاقتصادية وتقليل دور الدولة

والسلطات لإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي كإنتاج السلع والخدمات، وزيادة حجم الصادرات العمومية سعياً وتقليل الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة.

3. مظاهر التنوع الاقتصادي:

يتجلى نجاح التنوع الاقتصادي بسيادة عدة مظاهر في الاقتصاد تتمثل فيما يلي: (نجة كورتل، 2019، ص 8)

- تطور البنية التحتية التي من شأنها المساهمة في تحسين بيئة الأعمال، وإعطاء دافعا ومحفزا للاستثمار الخاص والأجنبي المباشر.
- احتلال القطاع الخاص مكانته الإيجابية في الاقتصاد، فساهم في خلق الناتج المحلي والقيمة المضافة، ويشارك في تنوع الدخل وخلق فرص العمل، خاصة إذا ما تم دعمه وتوجيهه نحو مجال التصنيع.
- ترقية الأداء في المؤشرات الدولية التي تعكس إيجابيا الأداء والتنوع الاقتصادي، ك مؤشر التنافسية، مؤشر الخدمات اللوجستية ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومناخ الاستثمار.
- وجود تشابك بين القطاعات الاقتصادية وتغذية عكسية بينها أمامية وخلفية من خلال الشراكة التي تفتح آفاقا كبيرة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتلعب دورها الفعال في التنمية الاقتصادية في البلدان الأقل تنوعا.
- التبنى الدائم لبرامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي على جميع الأصعدة المالية النقدية، التجارة الخارجية، وتعزيز آلية السوق وهو ما يسفر إيجابيا على زيادة مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في خلق الناتج المحلي الخام، أما تحرير التجارة الخارجية يرفع من حصيللة الإيرادات بالعملة الصعبة، مما يسد العجز الذي تعاني منه إيرادات خزينة الدولة، وبذلك يتحقق استقرار الموازنة العامة.

- التقليل التدريجي للاعتماد على القطاع النفطي كمورد أساسي وحيد والتفكير في استغلال موارد طاقة بديلة لضمان التنمية المستدامة.

4. مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعاً وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي.

يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقاً للأداء الاقتصادي، وكذا حسب درجة التركيز الاقتصادي وهذا كما يلي: (صادق هادي، 2014، ص 9-11)

أ- مؤشرات التنوع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي:

وفي هذه الحالة يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس التالية لتقييم نجاح سياسات التنوع وهي كالآتي:

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** وذلك كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و / أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما يتيح توافر البيانات ذلك.
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي:** وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط من حيث المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يجد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- **تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** وذلك لأن أحد أهداف التنوع في الدول النفطية هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى هو

وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

- **تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها:** حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنوع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

- **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناجئ المحلي الإجمالي.

- **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنوع الاقتصادي في هذه الدول يعني ضمناً، أو يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

- **توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص:** حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة، واختبار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

ب- مؤشرات التنوع المتعلقة بالتجارة الخارجية:

- **مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي:** يتم قياسه وفقاً لرقم قياسي مركب هو مؤشر التنوع الاقتصادي ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد في السنة من الاستهلاك التجاري للطاقة.

- **مؤشر تنوع وتركيز الصادرات السلعية:** ويشمل نوعين من المؤشرات وتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

 **مؤشر التنوع مؤشر الأونكتاد (UNCTAD) ويتمثل في الصيغة الرياضية الآتية:**

حيث:

$$S_j = \frac{\sum |h_{ij} - h_i|}{2}$$

h_{ij}: تمثل حصة السلعة **i** من جملة صادرات أو واردات البلد **j**.
h_i: حصة السلعة **i** من جملة صادرات أو واردات العالم.
 ويقاس هذا المؤشر نصيب السلعة **i** من إجمالي الصادرات.

✚ مؤشر هيرشمان (HIRSHMAN): ويعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الشكل الرياضي التالي:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

X_i: الصادرات السلعية **i**.

X: إجمالي الصادرات

n: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

ويعمل هذا المؤشر كما يلي:

H=0: تنوع كبير: أي كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دل ذلك على وجود تنوع كبير في صادرات البلد من السلع.

H=1: تركيز كبير: حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركيز صادرات البلد في عدد محدود من السلع أو سلعة واحدة فقط.

ثانيا. الاقتصاديات النفطية وخصائصها:

1. أداء الاقتصادات العربية النفطية خلال عام 2022:

شهدت الدول العربية خلال عام 2022 تواصل التعافي النسبي لأدائها الاقتصادي العام من آثار جائحة كوفيد-19، ولكن تأثير التطورات الدولية على الأسعار العالمية لمواد الطاقة والغذاء، أدى

إلى تباين درجات التعافي حسب الخصائص الهيكلية لاقتصادات الدول العربية، وقدرات حكوماتها على المضي قدماً في السياسات المالية التوسعية. تحسن الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط والغاز، نتيجة لتواصل ارتفاع أسعار هاتين المادتين في الأسواق العالمية لا سيما خلال النصف الأول من عام 2022. وأما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فقد ارتفعت فاتورة وارداتها من النفط والغاز والمواد الغذائية، فكان تعافيا محدوداً نتيجة ضيق الحيز المالي وارتفاع الدين العام والتضخم، وهو ما حد من قدراتها على القيام بسياسات مالية ونقدية توسعية لتنشيط الاقتصاد، كما أثرت الأوضاع الداخلية غير المواتية في الأداء الاقتصادي في بعض هذه الدول، وعليه ما يزال تطور الهيكل الاقتصادي للدول العربية أقل من المؤمل من حيث حصة القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، ومن حيث مدى اعتماده على المعارف المتراكمة، ومن حيث التنوع الاقتصادي، ويعزى ذلك في كثير من الاقتصادات العربية إلى تدني كفاءة البيئة المؤسسية وضعف القطاع الخاص وتركزه في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة متدنية. تظهر معدلات النمو القطاعي بالأسعار الثابتة للدول العربية تحسن أداء معظم القطاعات، وخاصة قطاع الصناعات الاستخراجية يليه قطاع الصناعات التحويلية، غير أن معدل نمو القطاع الزراعي كان سلبياً في الدول العربية نظراً للظروف المناخية غير المناسبة في الاقتصادات ذات القطاع الزراعي المهم. تواصلت المساهمة السلبية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في غالبية الدول العربية، وتراجعت حصة بنود الإنفاق الرئيسة خلال عام 2022 في معظم الدول العربية، وخاصة الاستهلاك العائلي، وبدرجة أقل الاستهلاك الحكومي، بينما استقرت حصة الاستثمار الإجمالي عند حوالي 22 في المائة، بتراجع طفيف بحوالي 0.2 نقطة مئوية بالمقارنة مع عام 2021. ويعزى ذلك أساساً إلى تواصل ارتفاع حصة الصادرات العربية من السلع والخدمات للعام الثاني على التوالي، إثر انتعاش الطلب العالمي خاصة على النفط والغاز. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2023، ص 26)

2. خصائص الدول النفطية:

إن تباين تأثير النفط على النشاط الاقتصادي بين مختلف الدول النفطية، أدى إلى وجود اختلاف في تعريف وتصنيف هذه الدول عن باقي دول العالم، حيث تعتبر بعض الهيئات الدولية أن

الدول النفطية هي تلك التي تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال، بينما تعتبر جهات أخرى أن الدول النفطية هي تلك التي تقوم باستغلال وإنتاج الثروة النفطية، إلا أن بعض الباحثين يرون أن اقتصار تصنيف الدول النفطية على معياري الوفرة والإنتاج يعتبر غير كاف، حيث أن الاعتماد على معيار الإنتاج سيصنف دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضمن الدول النفطية، وهذا بالنظر لحجم إنتاجهما رغم أنه لا يكفي لتغطية طلبها من النفط، وعلى هذا الأساس فإن التصنيف الحقيقي للدول النفطية لا بد أن يندرج ضمن المفهوم التالي: "إن الدول النفطية هي دول تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال وقدرة إنتاج تمكنها من تغطية طلبها المحلي وتصدير الفائض نحو باقي دول العالم". إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدولة الطبيعي، وأضفت عليها صفة الدولة الريعية، فالبلدان المصدرة للنفط تستفيد من ربيع احتكارية ناتجة عن زيادة صادراتها النفطية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية، فإن الدولة تصبح الوسيط الرئيسي بين قطاع النفط وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، ونتيجة لكون هذه الإيرادات تمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني فإن تخصيصها على مختلف الاستعمالات الممكنة يحدد معالم التنمية المستقبلية كما أن هناك جملة من الخصائص المميزة للاقتصاديات النفطية الريعية عموماً يمكن إيجازها فيما يلي: (أوريسي هيبه الله، 2019، ص 119)

- الاعتماد شبه التام على الربع الخارجي كمصدر أساسي للدخل؛
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي، والذي يتجلى من خلال هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الأخرى، وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي للدولة؛
- انفصام العلاقة بين تيار العائدات النفطية التي تؤوّل إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، حيث تتحدد هذه العائدات بقوة خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط، ومنفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلي لهذه السلعة، والتي تعتبر ضئيلة مقارنة بما يتحقق معها من إيرادات.

- سيطرة العقلية الربعية في النظرة إلى عائدات النفط، وأخطر ما فيها هو النظر للعائد كونه ليس أكثر من رزق أو حظ أو صدفة، وليس جزءا من نظام إنتاجي، فالعقلية الربعية ترى في الربح عملا منعزلا يرتبط بالظروف، وليس حلقة في عملية إنتاجية، وما يرتبط بها من جهد ومخاطر؛

- العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة من طرف واحد، فالدولة هي التي تعطي وتوفر كل شيء، وبالتالي فإن هذه العلاقة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه الفرد من مال أو خدمات توفره مالا؛

- إن الاقتصاديات الربعية تتميز بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، تؤدي إلى حدوث سلوكيات ربعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، وعليه فإن الرهان السياسي والاقتصادي الوطني لهذه الدول، لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية للحقول النفطية، ولكن يتمثل في التحكم في الربح الناتج عن النفط وفي كيفية توزيعه وتوظيفه بكفاءة عالية.

3. أهمية التنوع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية:

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي ... هذه المنافع بالإضافة إلى الإرادة الفعالة يمكن أن تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية.

سيؤدي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية، وتعزيز النمو الممكن، والحد من تقلب الناتج، ويعتبر تحسين البنية التحتية والبيئة الأمنية ومناخ الأعمال متطلبات حيوية لتنوع الاقتصاد. أما بالنسبة للاعتماد المفرط على النفط فيمكن أن ننظر إليها من الجوانب التالية: (صاري إسماعيل، 2019، ص 898)

- اعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنوع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة.

- اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
- إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية الاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل، ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

4. الدوافع التي حفزت الدول الربعية لتبني التنوع الاقتصادي:

بالنسبة للدوافع التي حفزت الدول الربعية لتبني التنوع الاقتصادي فهي: (عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، 2014، ص 57)

- ضرورة إيجاد مصادر أخرى لتدفق الدخل، ولتنمية الناتج المحلي الإجمالي، ولتنوع البنية الهيكلية للصادرات.
- تأثر حصيلة الصادرات بشكل سلبي بتذبذبات أسعار النفط، مما هدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول المنتجة والمصدرة للنفط.
- تميز النفط بكونه مورد طبيعي معرض للنضوب، مما يوجب حتمية اعتماد مصادر طاقة بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.
- تقليل الاعتماد على العوائد والفوائض الربعية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

ثالثا. واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات تفعيله:

1. التنوع والنمو الاقتصادي في الجزائر:

التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

هناك العديد من المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي، حيث تشمل كل من نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي، نسبة مساهمة القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإيرادات النفطية مقابل الإيرادات الغير النفطية، الأهمية النسبية للقطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

جدول رقم 01: معدلات النمو الاقتصادي للجزائر خلال (2018-2025):

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
3.9	4.2	4.2	3.6	4.0	-4.9	0.8	1.4	الجزائر

المصدر: افاق الاقتصاد العربي 2024، صندوق النقد العربي، ص 32

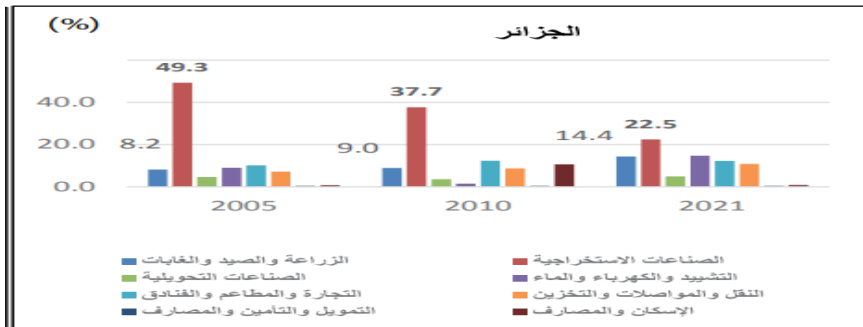
من الجدول أعلاه:

قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر عام 2023 بنسبة 4.2% مقابل نحو 3.6% في عام 2022. وكان هذا النمو بمثابة تعافٍ واضح من الآثار الاقتصادية الكبيرة للجائحة كوفيد-19 والصدمات الخارجية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية العالمية التي طبعته سنتي 2022 و2023. ويظل قطاع النفط والغاز الذي شهد نمواً بنسبة 4.5% في عام 2023، عنصراً حاسماً في الاقتصاد، إلى جانب مساهمات القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والبناء والخدمات التي نمت مجتمعة بنسبة 4.1%. وبالنسبة لعام 2024 من المتوقع أن يستقر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى 4.2% مدعوماً جزئياً بالإنفاق المالي الضخم، قبل أن يتراجع إلى نحو 3.9% في عام 2025 بما يعكس القيود المتوقعة من التمويل والقيود الهيكلية في القطاعات غير النفطية، لا يزال التضخم وبشكل خاص ارتفاع أسعار المواد الغذائية، يشكل مصدر قلق كبير لمستهدفات النمو، على الرغم من أنه من المتوقع أن يبدأ في التباطؤ، وتسعى الجزائر في السنوات الأخيرة لإنجاح مسار بناء النموذج الاقتصادي الجديد المبني على التنوع الاقتصادي، حيث التزمت الحكومة بالعمل على إزالة كل العراقيل التي تحول دون بناء اقتصاد قوي ومرن سيما من خلال تحسين بيئة الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد، وشملت أهم الإصلاحات عصرة النظام المصرفي والمالي من أجل تعزيز الأداء

والنجاحة، وإصلاح القطاع العمومي التجاري، وحوكمة المؤسسات العمومية، وتحسين جاذبية مناخ الاستثمار وتطوير العقار الاقتصادي وضمان الاستغلال الأمثل له، وتعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتنمية والابتكار ودعم التحول الرقمي للإدارة العمومية من أجل إلغاء الطابع المادي للإجراءات الإدارية، ورقمنة مختلف الخدمات ضمانا للمزيد من الشفافية والسرعة في معالجة الملفات وتحسين نوعية الخدمة العمومية. تتوقف الآفاق الاقتصادية للجزائر على المدى المتوسط على مدى نجاح جهود التنويع والقدرة على جذب الاستثمارات الخاصة. وتشمل المخاطر استمرار التضخم، وتقلب أسعار المواد الهيدروكربونية، والتحديات البيئية. وعلى العكس من ذلك من الممكن أن تعمل الإصلاحات الهيكلية المستدامة والشاملة على تحفيز النمو وخلق فرص العمل، وتعزيز اقتصاد أكثر تنوعا ومرونة. (صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي 2024، ص 33)

وفيما يخص مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الإجمالي الموالي يوضح هذه المساهمة:

شكل رقم 01: حصة الأنشطة الاقتصادية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال (2005، 2010، 2021)



المصدر: جبال قاسم حسن وآخرون، 2023، ص 10

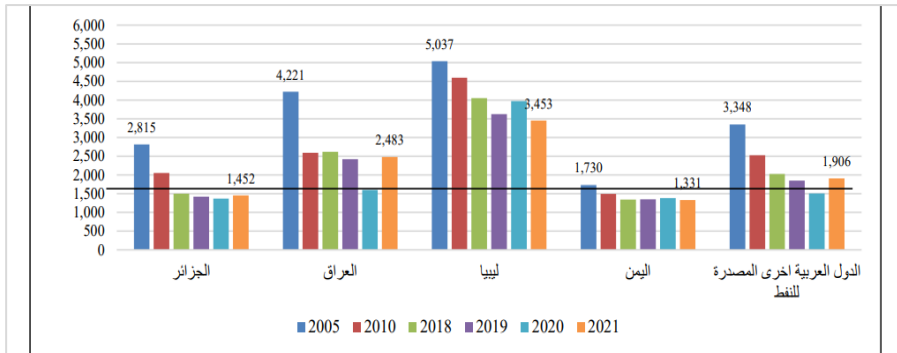
التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

من الشكل، تراجمت حصة قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 26.8 % لتصل إلى نحو 22.5 % خلال عام 2021، بالمقابل ارتفع نصيب قطاع الزراعة والغابات إلى 14.4 % خلال عام 2021 مقارنة ب نحو 8.2% خلال عام 2005.

من جانب آخر تتأثر الإيرادات العامة في الدول المصدرة للنفط، بتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، بسبب استحواذ بند الإيرادات النفطية على أكبر حصة، حيث تفوق في بعض من هذه الدول 90% من إجمالي الإيرادات العامة. من جانب آخر، وبسبب تقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خلال السنوات السابقة، حدثت اختلالات في الموازنات العامة لبعض الدول التي سجلت عجزاً وصل إلى حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي. (جمال قاسم حسن وآخرون، 2023، ص 10)

بالنسبة لمؤشر التنوع الاقتصادي للجزائر وعينة من الدول العربية النفطية يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم 02: مؤشر التنوع الاقتصادي (هيرفندال-هيرشمان) لبعض الدول النفطية



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، صندوق النقد العربي

من الشكل أعلاه يتضح ان بعض الدول العربية المصدرة للنفط كمجموعة، تشير نتائج مؤشر التنوع الاقتصادي إلى ارتفاع مستواه ليفوق 1500 نقطة في المتوسط، بما يعني أن دول بعض هذه المجموعة مازال لديها تركيز نسبي في أنشطتها الاقتصادية.

تختلف درجة التنوع الاقتصادي من دولة لأخرى ضمن مجموعة هذه الدول، حيث مازال قطاع الصناعات الاستخراجية في ليبيا والعراق أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالجزائر واليمن. (جمال قاسم حسن وآخرون، 2023، ص 14)

2. استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الجزائر:

اتجهت الجزائر إلى تبني خطط تهدف إلى التنوع الاقتصادي واستدامة المالية العامة على المدى الطويل، وقد بدأ بعض الدول النفطية على غرار الجزائر بتنفيذ هذه الاستراتيجيات التي تمتد إلى ما بعد عام 2030.

يعتبر الهدف الأساسي من استراتيجية التنوع الاقتصادي التي تبنتها الدول النفطية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتنوع مصادر الدخل، وتحقيق التوازن المالي والسيطرة على العجز المالي على المدى الطويل وتحقيق الاستدامة المالية. إضافة إلى تعزيز الموارد غير النفطية، والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية التي تنعكس مباشرة على اقتصادات الدول التي تعتمد على قطاع الصناعات الاستخراجية.

كما تتضمن الخطط إجراءات تهدف إلى توفير البيئة المناسبة لمناخ الأعمال، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية. (جمال قاسم حسن وآخرون، 2023، ص 18) وعليه اعتمدت الجزائر "استراتيجية الجزائر لعام 2030" على تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية غير قطاع المحروقات ابتداء من عام 2025 حتى عام 2030 بنحو 6.5 % سنوياً. إضافة إلى تقليص عجز الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية والعمل على الإصلاحات التي تتعلق بالموازنة العامة، وتحسين عمليات التحصيل الضريبي، وترشيد الإنفاق العام، وتحسين بيئة ومناخ الأعمال، وتحويل المخصصات المالية لتطوير البنية التحتية، من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة مساهمة

قطاع الصناعات التحويلية إلى نحو 10% بحلول عام 2030. (جمال قاسم حسن وآخرون، 2023، ص19)

3. متطلبات سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر:

لإنجاح سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أهمها: (صباغ رفيقة، كروشة ايمان، 2021، ص 285)

- ضرورة إجراء الإصلاحات وإتباع سياسة اقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات؛ ضرورة العمل على تعزيز مشاركة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الواعدة ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات التحويلية وأهمها صناعة البتروكيماويات وتطوير قطاع النقل والتخزين والاتصالات والسياحة والطاقة الجديدة والمتجددة والقطاع المالي؛
- بناء منظومة متكاملة للابتكار وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة نسبة المكون المعرفي والابتكار في القطاع الصناعي بالدولة؛ ضمان تكوين مستحدث في مجالات الاقتصاد والإدارة، أو التسيير الإطارات المؤسسات الصناعية والإدارات المختلفة؛
- مساهمة القطاع الفلاحي في ذلك، سواء لمواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات أو التصدير؛
- إعادة النظر في استراتيجية القطاع الفلاحي، حيث لا يمكن تحقيق تنوع اقتصادي ونمو حقيقي بدون توفير البنية التحتية اللازمة لتطور ونمو القطاع الخاص، وكذا التوجه نحو عدم التمييز بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة سواء في منح الامتيازات أو منح فرص الاستفادة من المشاريع التي تطرحها الحكومة؛
- إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات عديدة ومتنوعة، وتقليل دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.

خاتمة:

إن التنوع الاقتصادي هو تلك العملية التي تهدف إلى توازن هيكله الاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسبة مهمة ومتساوية، لذلك يعتبر التنوع الاقتصادي الصورة العكسية للاختلال في الهيكل الاقتصادي، والذي يتجلى في ارتفاع المساهمة النسبية للقطاعات محدودة وحتى نشاطات محددة داخل القطاعات في تكوين الناتج، في الوقت الذي تنخفض فيه مساهمة قطاعات اقتصادية حيوية ذات أهمية بالغة، وعليه فإن تنوع الهيكل الاقتصادي، يكون دون التركيز على قطاع معين، حيث كلما زادت الأهمية النسبية للقطاعات الأساسية، التي لم تنل اهتماما مسبقا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج والناتج كما ونوعا.

النتائج:

- يعتبر الهدف الأساسي من استراتيجية التنوع الاقتصادي التي تبنتها الدول النفطية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتنوع مصادر الدخل، وتحقيق التوازن المالي والسيطرة على العجز المالي على المدى الطويل وتحقيق الاستدامة المالية. إضافة إلى تعزيز الموارد غير النفطية، والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية التي تنعكس مباشرة على اقتصاديات الدول التي تعتمد على قطاع الصناعات الاستخراجية، كما تتضمن الخطط إجراءات تهدف إلى توفير البيئة المناسبة لمناخ الأعمال، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاحتياطات الأجنبية.
- اتجهت الجزائر إلى تبني خطط تهدف إلى التنوع الاقتصادي واستدامة المالية العامة على المدى الطويل، وقد بدأت بعض الدول النفطية على غرار الجزائر بتنفيذ هذه الاستراتيجيات التي تمتد إلى ما بعد عام 2030.
- يعد التنوع الاقتصادي في الجزائر من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد التبعية المفرطة على العوائد النفطية، لأن هذه الأخيرة غير قادرة بمفردها على إحداث تنوع في الناتج المحلي

الإجمالي في الجزائر خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط، حيث إن سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر هي في مرحلة أحسن لكن لم تكن في المستوى المطلوب لارتقاءها في مصاف الدول التي لديها وفرة في الموارد الطبيعية والبشرية، لذلك يجب تصحيح الاختلالات الهيكلية التي تخلق حالة عدم استقرار اقتصادي.

- اعتمدت الجزائر "استراتيجية الجزائر لعام 2030" على تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية غير قطاع المحروقات ابتداء من عام 2025 حتى عام 2030 بنحو 6.5 % سنويا، إضافة إلى تقليص عجز الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية والعمل على الإصلاحات التي تتعلق بالموازنة العامة، وتحسين عمليات التحصيل الضريبي، وترشيد الإنفاق العام، وتحسين بيئة ومناخ الأعمال، وتحويل المخصصات المالية لتطوير البنية التحتية، من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى نحو 10% بحلول عام 2030.

التوصيات:

- ضرورة إجراء الإصلاحات وإتباع سياسة اقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ضرورة العمل على تعزيز مشاركة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مثل الصناعات التحويلية وأهمها تطوير قطاع النقل والتخزين والاتصالات والسياحة والطاقة والمتجددة والقطاع المالي؛
- بناء منظومة متكاملة للابتكار وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة نسبة المكون المعرفي والابتكار في القطاع الصناعي بالدولة؛
- إعادة النظر في إستراتيجية القطاع الفلاحي ومساهمته سواء لمواجهة الطلب المحلي وإحلال الواردات أو التصدير؛
- إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين الخاص والعام في مجالات عديدة ومتنوعة.

قائمة المراجع:

- 1- راجح زغوني، الاقتصاد السياسي لدولة الربيع النفطي العربية ما بعد الصدمة: تحليل أولي، مجلة المفكر، المجلد 17، العدد 1، جوان 2022.
- 2- ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2014.
- 3- عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، 2013.
- 4- غالية ماليك، أثر التنوع الدولي على خصائص المحفظة المالية دراسة تطبيقية على مجموعة من الأسواق المالية خلال الفترة 2010-2013، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة 2012-2013.
- 5- محمد أمين لزعر، سياسات التنوع الاقتصادي تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط البرنامج التدريبي خلال الفترة 09-13 مارس 2014، الكويت.
- 6- علي صولي، واقع وآليات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الاغواط، 2023.
- 7- نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنوع الاقتصادي دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 22، جامعة قسنطينة2، ديسمبر 2019.
- 8- صادق هادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية حراسة مقارنة بن الجزائر والنرويج خلال الفترة (2000-2012) رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2013/2014.
- 9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2023.

- 10- أوريسي هبية الله، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة دراسة حالة (الجزائر، تونس ومصر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2019.
- 11- صاري إسماعيل، التنوع الاقتصادي وتنوع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، جامعة بشار، أوت 2019.
- 12- عباس مكي حمزة، عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31، 2014.
- 13- آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، 2024.
- 14- جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، سفيان معلول صبري الفران، التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط الواقع والتحديات، دراسات اقتصادية، العدد 118، صندوق النقد العربي، 2023.
- 15- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، بهاء عبد الوهاب عبد الحسين، سبل النهوض بالتنوع الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 المحددات والفرص، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد 1، العدد 22، النجف الأشرف، 2022.
- 16- صباغ رفيقة، كروشة ايمان، واقع ومتطلبات التنوع الاقتصادي في الجزائر كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة MECAS، المجلد 17، العدد 2، جامعة تلمسان، 2021.